أهمية دمج التنمية المستديمة في المؤسسة الاقتصادية

د/ معمر قربة*

د/ سمير بن عمور **

تاريخ الاستلام: 2018/01/23 تاريخ القبول: 2018/09/26 تاريخ النشر: 2018/10/15

الملخص:

يركز هذا البحث على معرفة أهمية دمج التنمية المستديمة في نشاطات وبرامج المؤسسات الاقتصادية وأثرها على تحقيق التميز وتحسين أدائها لأن الإدارة الفعالة أحد الجوانب المهمة في نجاح تبني التنمية المستدامة وتفعيلها في المجتمع، حيث يتطلب من المؤسسة أن تكون حماية البيئة وتحمل مسؤولياتها الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من برامجها التنموية وذلك من خلال وضع الآليات والأدوات اللازمة لدمجها في نشاطاتها، خاصة مع تنامي جماعات الضغط في محيطها، لنتوصل في الأخير إلى أن دمج التنمية المستديمة في المؤسسة يحقق لها الميزة الإبداعية ومنه التميز في محيطها التنافسي .

الكلمات المفتاحية: التنمية– الاستدامة– التنمية المستديمة–البيئة– التنمية المستديمة في قطاع الأعمال

Résumé:

Cette recherche met l'accent sur l'importance d'intégrer le développement durable dans les activités et les programmes des institutions économiques et leur impact sur l'excellence et l'amélioration de leur performance , Parce qu'une gestion efficace est l'un des aspects importants du succès de l'adoption et du développement durable de la société, l'institution doit protéger l'environnement et assumer ses responsabilités sociales comme partie intégrante de ses programmes de développement en développant des mécanismes et des outils pour les intégrer dans ses activités ; Surtout avec les groupes de pression croissante dans ses environs, de conclure que l'intégration du développement durable dans l'institution pour atteindre l'avantage créatif et l'excellence dans son environnement concurrentiel

Mots-clés: Développement ; Durabilité ; Développement durable ; Environnement ; Développement durable dans le secteur des entreprises

* معمر قربة، استاذ محاضر قسم أ ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عمار ثليجي بالاغواط الجزائر .

** سمير بن عمور، استاذ محاضر قسم أ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة" يحي فارس "بالمدية، الجزائر.

مقدمة:

كانت علاقة الإنسان في فجر تاريخه متوازنة مع بيئته ، لأن أعداده ومعدلات استهلاكه وما يستخدمه من وسائل تقنية كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء، وفي منتصف القرن العشرون بدأت تظهر المشكلات البيئية نتيجة تزايد الناس ، وأصبحت معدلات هذه الزيادة بالغة حتى وصفت بأنها انفجار سكاني، ونتيجة لذلك تعاظمت معدلات استهلاكهم لنواتج التنمية من سلع وخدمات، وتعاظمت تطلعاتهم للمزيد، رافقها تزايد في كمية النفايات التي تخرج عن نشاطاتهم إلى حيز البيئة، بذلك اختلت العلاقة المتوازنة بين الإنسان والبيئة، وتوجس الناس خوفا من خطر ذاك على مستقبلهم مما أدى الى البحث على آليات للتوازن البيئي في نهاية القرن العشرين، وهنا ظهرت فكرة التنمية المتواصلة أو المستدامة التي تبلورت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي نشر تحت عنوان مستقبلنا المشترك،وأدرك الفاعلون في مجال الحياة إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستدامًا بعد أن نتج عنه نمط استهلاك يتميز بالأزمات البيئية الخطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، ولذا كانت الدعوة للبحث على نموذج تنموي مستدام يحقق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية وحماية البيئة واستدامتها.

إن التنمية المستدامة تقع عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا واهتماما بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها، ليمتلكوا المعرفة والمهارة والسبل والحوافز والالتزام للعمل كأفراد، أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة في تصريح بلغراد 1976" إن علينا أن نهتم بأن تبقى على الكرة الأرضية بعد مغادرتنا لها موارد كافية تستجيب لاحتياجات الأجيال القادمة، ليس هذا فحسب بل يقع علينا واجب تعليم الأطفال أن يولوا التقدير والاحترام للكنوز الطبيعية رغبة في حمايتها"، وهكذا فقد تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة وأصبح لا يوجد شيء على وجه الأرض إلا وله مفهوم أو مدلول في التنمية المستدامة، .ولذا تحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما أتضح أن الوسائل المستخدمة حاليًا في برامج حماية البيئة، القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد، لم تعد مجدية نظرًا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغًا وجهودًا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار. وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام.

إن تعاظم خطر تلك المشاكل البيئية وتقلص نسبة الموارد وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها، أصبح لزاما على مؤسسات الأعمال القائمة أن تتعامل مع هشاشة الأنساق والعمليات الحيوية التي لا يمكن استبدالها بغيرها.

وضمن هذا السياق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

في إطار التنمية المستدامة ومتطلبات الاستدامة البيئية، ما الحاجة لدمج التنمية المستديمة في المؤسسة الاقتصادية؟

ونعالج هذا الإشكالية من خلال المحاور التالية:

- التنمية المستدامة.
- البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر.
- دمج التنمية المستديمة في المؤسسة الاقتصادية.

المحور الأول: التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم الاستدامة:

يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى علم الايكولوجية Ecology ففي مفهومه التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد و علم الايكولوجية على اعتبار إن العلمان مشتقان من نفس الأصل الإغريقي. وقد جاء فعل استدام من جذوره دوم ويعني في الشيء طلب دوامه والمواظبة عليه.[1]

وهو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن، ولكن ماذا يلزم لتحقيق ذلك؟ تبين أن قدرة بلد ما على الاستدامة بمعنى أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة وارتفاع الرفاهية بين الموارد على مر الزمن، واشتمل ديننا الحنيف على فيض من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تعكس بشكل مباشر أو غير مباشر دلالات الاستدامة واخترنا منها:[2]

أ. محدودية الموارد في الأرض يقول المولى عز وجل: "وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم"(الحجر، الاية2).

ب. ضرورة المحافظة على الموارد والحيلولة دون فسادها واستنزافها لأنها محدودة وقابلة للنفاذ وذلك مصادقا لقوله تعالى: "ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين" (القصص، الاية77)، وفي حديث نبوي " عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت النار، لاهي أطعمتها وسقتها ولاهي تركتها تأكل من خشاش الأرض"(صحيح مسلم). وفي حديث أخر:" إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل" (الألباني، الأحاديث الصحيحة).

ت . إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانية وذلك استجابة لقوله تعالى:" ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا" (الإسراء، الاية29). وفي أحاديث نبوية " يا عائشة إن أردت اللحاق بي فليكفيك من الدنيا كزاد راكب وإياك ومجالسة الأغنياء ولا تستخلفي ثوبا حتى ترقعيه" أيضا" طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية".

ث . التجديد في البيئة والموارد ملك ومسؤولية الجميع يقول تعالى: " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (المائدة، الآية 2). وفي حديث نبوي " لا يغرس مسلما غرسا ولا زرعا فيأكل منه الإنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة"(صحيح مسلم).

***دلالات الاستدامة في المأثور من القول والمثل الشعبي الدارج[3]**: تشتمل الثقافة العربية الكثير من الأقوال والأمثال الدارجة والمتداولة وتشير إلى الاستدامة بشكل واضح واخترنا منها:

أ. الموارد حق للأجيال في الحاضر والمستقبل: فهو واجب ديني وأخلاقي ويؤكد ذلك القول المأثور" غرسوا فأكلنا ونغرسوا فيأكلون".

ب. الأكثر ليس الأفضل: والمثل الشعبي يقول " قليل دائم خير من كثير زائل"

ت. العقلانية والرشد في استخدام الموارد: هناك أمثال شعبية كثيرة تؤكد ذلك "إذا كنت على بير أنفق بتدبير"، "التدبير نصف المعيشة"، "اللي دبرت ما جاعت واللي رقعت ما عريت".

ث. الإدارة السليمة للموارد: ويقول المثل " المية في البير بدها تدبير" ومثل أخر يظهر سوء الإدارة "سوء التدبير سبب التدمير".

ج. إشباع الحاجات دون هدر وإسراف: ويقول المثل " نص البطن يغني عن ملاته" و يقول أبو الدرداء رضي الله عنه" أما تستحون تجمعون مالا تأكلون وتبنون مالا تسكنون"

ح. المستقبل هو حاضر الغد: وهناك أمثال كثيرة منها: " اللي مخباش لدهره العصا لظهره"، "من أنفق ولم يحسب هلك ولم يدري" أيضا " أعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا وأعمل لأخرتك كأنك تموت غدا".

ومما لا شك فيه أن تحقيق نوعية حياة جيدة من منظور التنمية المستديمة يتطلب إيجاد وتطبيق أطر أخلاقية معينة في مجالين:

- علاقة الفرد والجماعة من سكان نفس المنطقة الواحدة أو مع سكان منطقة أخرى بالعالم.
- علاقة السكان بالأرض والنبات والحيوان على مستوى محلى وقطري وعالمي.

وهذه العلاقات التي حددتها التنمية المستديمة لتحقيق حياة جيدة ليست غريبة عن الثقافة العربية الإسلامية، وتحكم هذه العلاقات قيم وأطر أخلاقية دقيقة.

ثانيا: مفهوم التنمية:

تعتبر التنمية من العناصر الأساسيّة للاستقرار والتقدّم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عمليّة تقدّم ونمو تكون بشكلٍ جزئيّ أو شامل باستمرار، تتفاوت بأشكالها، وتُركّز على تحقيق الرقيّ والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية، والمضي قدماً بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلّباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته

وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتُصنّف التنمية إلى التنمية الطبيعية والتنمية البشرية، كما أنها تصنف إلى التنمية الشاملة والتنمية المستدامة، والتنمية المتكاملة ولتنمية المتخصّصة.

إن أول ما أستخدم مفهوم التنمية كان في علم الاقتصاد وذلك للدلالة على التغييرات الجذرية في مجتمع ما، وذلك بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بشكل يضمن النمو المتزايد لكل أفراد ذلك المجتمع، بالدرجة التي تؤدي إلى إشباع حاجاته عن طريق الترشيد الدائم في استغلال موارده الاقتصادية المتاحة مع العدالة في توزيع عائداته وفي هذا الاتجاه عرفها **قاموس التنمية** على أنها النمو زائد التغيير، والتغيير بدوره اجتماعي وثقافي وكذلك اقتصادي، وهو كيفي مثلما هو كمي، والمفهوم الأساسي هو التحسين النوعي لحياة الناس[4].

إن التنمية هي توفير عمل ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى النمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويبين ذلك إن حاجات الإنسان ليست كلها مادية بل تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة[5].

ثالثا: مفهوم التنمية المستدامة:

إن التنمية المستديمة ترتكز على فلسفة وحيدة مفادها أن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، التي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثاراً ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، وعلى أساس هذه الفلسفة وضع مفهوم للتنمية المستديمة وهو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي[6]، وتعددت تعريفات التنمية المستدامة، فهناك ما يزيد عن ستون تعريفا ولكن الملفت للانتباه أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال.

إن أول تعريف ورد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987" تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم". وعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها" الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"[7] ، كما عرفتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989) على أنها تمثل" إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية

الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية [8]." وجاء في مؤتمر ريودي جانيرو العام 1992 مفهوم التنمية المستدامة حيث عرفها بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل[9]، وعرفها وليم رولكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة" وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، وبصفة عامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، كما ذكرها محمد غنيم بأنها هي تنمية قابلة للاستمرار وعبارة عن تفاعل بين ثلاثة: نظام حيوي، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي.[10]

ومما سبق نشير إلى أن هناك اختلاف بسيط بين مصطلح **المستدامة والمستديمة**، فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستديمة فهي المستمرة او المتواصلة بشكل تلقائي، وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين فبعضهم قال التنمية المستدامة والآخر قال التنمية المستديمة كترجمة للمصطلح الانجليزيsustainable development.[11]، إلا أن المتفق عليه هو أن مصطلح التنمية المستديمة أكثر دقة من التنمية المستدامة، والتي تعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية بينما المستديمة تستعمل على مبدأ الاستمرارية ويشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها.

المحور الثاني: البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر.

أولا: البيئة:

أ – مفهوم البيئة:

بالمفهوم البسيط والمعروف عند أي شخص يقصد بالبيئة الأشياء الّتي من حولنا، ولها تأثّير على بقاء الكائنات الحيّة على سطح الأرض، وتشمل الماء، والهواء، والتّربة، والمعادن، والمناخ، والكائنات، وإذا ما عدنا إلى أصل المصطلح فأصله كلمة يونانية تعود لعلم الايكولوجية Ecology حيث Ecoهي البيت أو المنزل وEcology تعني دراسة مكونات المنزل أو البيت. إن علم البيئة يركز على عملية التوازن بين الكائنات الحية، وإذا اختل هذا التوازن ظهر الإخلال البيئي لذلك فإن هذا العلم يهتم بالخصائص المختلفة والمتداخلة بين الكائنات. ومنذ الستينات بدا الاهتمام بالأثر الواسع الذي تمثله البيئة على المجتمع، مثل استغلال الموارد وتحسين الأمن الصناعي وظروف التشغيل والإنتاجية وتطوير المجتمع، حيث البيئة تمثل نظام متكامل تعيش فيه المجتمعات الإنسانية وهذا النظام يتضمن البيئية الطبيعية، البيئة الاصطناعية والبيئة الاجتماعية.[12]

ب – العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة[13]:

وكان ذلك منذ أن نشرت راشل كارسونRachel carson عام 1962 كتابها "**الربيع الصامت**"silentsring، وتناولت فيه الأخطار البيئية والطبيعية الناجمة عن استخدام المبيدات في الزراعة. منذ ذلك الحين بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية يزداد ويأخذ حيزا لا يستهان به على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، ومن أقرب المعالجات لمفهوم الاستدامة في مغزاه البيئي التنموي ما يطرحه بول كوهين (حيث يعرفها من منظور اقتصادي بأنها حالة اقتصادية يمكن فيها تلبية احتياجات الناس والتجارة من البيئة دون إنقاص قدرة البيئة على ما تقدمه لأجيال المستقبل[14]،وما يدلل على علاقة البيئة بالتنمية هو ما قدمه مصطفى قاسم حيث يذكر أن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء[15].

فالتنمية والبيئة وجهان لعملة واحدة وهي الحياة، والعلاقة بينهما علاقة أزلية لا يمكن غض الطرف عنها خصوصا عندما يتعلق الأمر بحياة إنسان فوق الكوكب ومما لاشك فيه أن إهمال البعد البيئي في عمليات التنمية خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية قد قاد العالم إلى الكثير من المآسي ليس على الصعيد البيئي فقط وإنما أيضا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يمكن القول بأن ما تحققه الكثير من الدول العالم من معدلات نمو اقتصادي لم تعد كافية لمعالجة المشكلات البيئية الناجمة عن تحقيق هذه المعدلات وأصبحت هذه الدول كالتاجر الفاشل الذي يعيش على حساب رأس ماله الخاص والذي يتناقص يوما بعد يوم نتيجة الاستنزاف المستمر له.

وبالرغم من أن العالم بدأ يصحو متأخرا إلى حد ما، إلا أنه زاد اهتمامه بالبيئة وعلاقتها مع التنمية وبدأت تظهر الكثير من الأساليب والأدوات التي يستخدمها الإنسان في بقاع مختلفة من العالم لمعالجة المشكلات البيئية الناجمة عن النشاطات التنموية. وأصبح هناك اقتناع عام بأن مشكلات البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن فصلها عن بعضها ومنذ ذلك الحين ظهر مصطلح التنمية المتواصلة او المستدامة.

ثانيا – واقع التنمية المستدامة في الجزائر:

أ – برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004 [16] :لقد كان محور برنامج الانعاش الاقتصادي الذي إمتد من سنة 2001 إلى غاية 2004 حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الانتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية .ويمكن إستعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي:

1 – الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ : تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية، والتكفل

أحسن بظاهرة الجفاف والتصحر؛ وتوسيع مناصب الشغل في الريف؛ ومكافحة الفقر ومعالجة ديون الفلاحين؛ وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتواء هذا البرنامج .

2 – الصيد والموارد المائية: حيث خصص مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري والذي كان يهدف أساسا إلى : دعم نشاطات المتعاملين وإدخال تحفيزات جبائية وجمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001؛ و معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من المشاريع والتي قدرت بـ 2.0 مليار دينار جزائري .

3 – التنمية المحلية: تضمن البرنامج في سبيل ذلك: إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات؛ وإنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية ،وخصص للتشغيل والحماية الاجتماعية غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700000منصب شغل دائم، كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، وتعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي بتخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية بغلاف مالي وصل إلى 90 مليار دينار جزائري والذي خصص لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة .

ب – البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005–2009: شمل البرنامج في إطار تحقيق التنمية المستدامة ما يلي [17]:

1 – مراجعة قانون الاستثمارات وتفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار والانطلاق الفعلي لما يعرف بـ' الشباك الوحيد' لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي .

2 – تسوية مسألة العقار: حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن، وذلك بغرض زيادة العرض من الأراضي المخصصة للاستثمار، وكذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي .

3 – مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: من أجل تطوير الاستثمار دأبت الحكومة على وضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح معرقلا للاستثمار .

4 – عصرنة المنظومة المالية: و الذي يهدف في الأساس إلى ما يلي : تحسين إدارة البنوك .وتثمين الثروات الوطنية وتطويرها .

5 – النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري باعتبار أن هذه القطاعات تساهم بشكل كبير في استحداث مناصب شغل .

6 – دفع التحدي في مجال الموارد المائية: بالنظر لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية فقد سارعت الحكومة إلى وضع برامج للنهوض بالقطاع ترمي في مجملها إلى تحقيق ما يلي :حشد الموارد المائية من خلال بناء السدود

وتطوير برنامج حفر الآبار؛ مباشرة برنامج وطني لإنجاز أزيد من 33 محطة تصفية للمياه المسترجعة تستعمل في قطاع الري؛ و إنجاز محطات كبرى لتحلية المياه؛ و تسيير الموارد المائية .

7 – إطلاق برنامج مليون سكن: حيث تم برمجة بناء مليون سكن خلال الفترة 2005-2009 من أجل تلبية الطلب على السكن،

ت – البرنامج الخماسي 2010-2014 [18]: كان يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو وقد شمل هذا البرنامج على مايلي :

إستكمال المشاريع الكبرى الجارية: فقد خصص مبلغ 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار، والذي إرتكز على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه- .إطلاق المشاريع الجديدة: وقد خصص مبلغ 11500 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار وهو مبلغ ضخم كان يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري ومواجهة الجبهة الاجتماعية التي عرفت زيادة معتبرة في أجور الموظفين وزيادة في عدد المتمدرسين في قطاعي التربية والتعليم العالي .

تخصيص أكثر من 40 %من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية

تخصيص أزيد من 30 %من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية

دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ودعم التنمية الصناعية.

تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولاسيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل ومرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ومن جهة أخرى تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال...إلخ.

ثالثا – تحديات التنمية المستدامة في الجزائر:

هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، يمكن ذكر أهمها فيما يلي [19]:

أ – ضعف معدل النمو الاقتصادي: يعتبر هذا الضعف من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي، والذي يتعلق بالارتفاع المتواصل للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة. حيث أن اعتماد الجزائر لعوائد البترول كمصدر تمويلي لبرامج التصنيع، جعل الاقتصاد الجزائري

يرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي، والتي لا تعتبر محصلة إنتاج حقيقي للثروة. وقد اتخذت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية بهدف تصحيح الاختلال وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق. ومن أهم هذه الإجراءات التصحيحية إخضاع المؤسسات العمومية للقانون التجاري في معاملاتها، وتشجيع المؤسسات على التصدير من خلال اعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة، بالإضافة إلى مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها وجعلها معتمدة على قواعد السوق .

لكن وبالرغم من هذه الإصلاحات، إلا أن الأوضاع الاقتصادية لم تتحسن في نهاية الثمانينات، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي والتي شهدت معدلات سالبة. إلا أن برنامج التعديل الهيكلي فيما بعد أدى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من 3.8%عام 1995م إلى4.6%عام 1999 م .

وبفضل الاصلاحات المتخذة عام 2001م، خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والممتد إلى غاية 2004م، تمكنت الجزائر من تحسين معدلات النمو الاقتصادي، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) :تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2003 – 2017

السنوات	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2014	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي %	6,8	5,1	4,3	4,2	3,9	3,8	4,1	3,3	1,6

Source: Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014 www.ons.dz, Date de Consultation 20/06/2017

حسب الجدول فإنه رغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها الاقتصاد الجزائري .وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو، غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات فبعد انهيارها سنة 2014 تراجع معدل النمو الاقتصادي.

ب – تفشي البطالة:

بدأت مشكلة البطالة تتفاقم منذ 1985م، وهذا نتيجة الانكماش الاقتصادي وقلة الموارد المالية للدولة، الأمر الذي أدى إلى تقلص الاستثمارات الخالقة لمناصب العمل، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين عارضيه وطالبيه. ومنذ عام 1987م، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة لمحاربة البطالة ودعم التوظيف والتشغيل وذلك عن طريق عدة أجهزة مختلفة، حيث سمحت هذه الإجراءات بتقليص حجم البطالة. إضافة إلى إقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية، وتحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية وضرورة وجود التنسيق بين مراكز

التكوين والتعليم والتأهيل مع احتياجات سوق العمل، غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات فبعد انهيارها سنة 2014 تزايد معدل البطالة و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور معدلات البطالة للفترة 2003 – 2017

السنوات	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2015	2017
معدل البطالة %	17,7	15,3	13,8	12,4	11,3	11,1	9,8	11,2	11,6

Source: Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014 www.ons.dz, Date de Consultation 20/06/2017

ت – تفاقم الفقر:

يعد تفاقم الفقر من أعظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الجزائر واستقرارها، فقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية سنوات الثمانينيات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينيات إلى زيادة حِدَّة هذه الظاهرة، خصوصا في ظل التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق، ولمكافحة الفقر في الجزائر، تم اسناد هذه المهمة الجديدة إلى وزارة التضامن الوطني والمتعلقة أساسا بمحاربة الفقر والاقصاء الاجتماعي، ونتيجة لكل ذلك عرَف مؤشرُ الفقر تحسنا ملحوظا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور معدلات الفقر للفترة 2003 – 2017

السنوات	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2015	2017
معدل الفقر %	17,7	15,3	13,8	12,4	11,3	11,1	9,8	11,2	11,6

Source: Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014 www.ons.dz, Date de Consultation 20/06/2017

ث – التضخم:

تميزت الفترة من 2003 - 2014 بعودة الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلد، كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة تم ضخ جزء لا يستهان به منها في قنوات الإنتاج والاستثمار، بداية من المخطط التنموي الأول، حيث انخفض معدل التضخم قليلا 5.3 %بسبب زيادة الإنفاق العمومي مقارنة بفترة التسعينات، حيث أصبحت ميزانية الدولة تسهم في تكوين الادخار الوطني من خلال الفائض الذي حققته بداية من سنة 2000 ، بالإضافة إلى سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد ، ليرتفع معدل التضخم في 2004ليصل إلى4.6 % لذلك

فمن الصعب القول أن معدل التضخم سيبقى في حدود دنيا، خاصة مع التوسع في الإنفاق العمومي. ثم عرف بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، 3.5% عام 2007 و4.4 %عام 2008، رغم أن بداية سنة 2008، كما عرف معدل التضخم ارتفاعا بلغ أوجه خلال عام 2009 ببلوغه نسبة تقترب من 6 %وهو أعلى معدل يسجله طوال العشرية الأولى من القرن الحالي ،أما في الفترة 2010 - 2017 فقد تراوح معدل التضخم في حدود الأقل من04 % أي تراجع مقارنة بالفترة السابقة و هو يعكس التوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر التي أصبح هدفها النهائي استهداف التضخم "المعدل المستهدف هو 03 %الذي تعزز بالأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03 -11 المتعلّق بالنقد والقرض الذي اعتبر استقرار الأسعار هدف نهائي وله الأولوية ويتطلب تحقيقه توفير كل الوسائل الملائمة، فقام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير من أجل المتابعة الصارمة لمسار التضخم، و ذلك بتعديل السياسة النقدية على النحو الذي يضمن العودة إلى الهدف خلال فترة معقولة [20]

الجدول رقم (04): تطور معدلات التضخم للفترة 2003 – 2017

السنوات	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2015	2017
معدل التضخم %	2,6	3,6	3,5	6,1	3,9	4,5	6,8	3,5	4,8

Source: Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014 www.ons.dz, Date de Consultation 20/06/2017

المحور الثالث: تبني التنمية المستديمة في قطاع الأعمال.

إن عملية دمج التنمية المستديمة في برامج ونشاط المؤسسة ضروري لما يوفره لها من عوائد مادية ومعنوية تؤدي بها لتحقيق التميز والإبداع، كون القطاع الاقتصادي له الدور الأساسي والأكيد في نجاح التنمية المستديمة أو فشلها، لذا لقيت الاهتمام الكبير ويتبين لنا ذلك من خلال العناصر التي سيتم ذكرها لاحقا.

أولا: حاجة التنمية المستديمة إلى المؤسسة المسئولة:

إن المتطلبات الاقتصادية والبيئية في مجال التنمية أصبحت تهتم بالمؤسسة المسئولة التي تبتعد عن طرح المشكلات في البيئة، كما يتوجب عليها المساهمة في حل المعضلات الأخلاقية وتجمع العديد من المراجع وحتى الهيئات الدولية على أن أهم أقسام المعضلات الأخلاقية تتمثل في أساسيين هما:[21]:

1- **معضلات في مجال البيئة:**

أ. الطبيعة: تشجيع المؤسسات التي تعمل على تطوير تكنولوجيا صديقة للبيئة مثل البنزين الخالي من الرصاص.

ب. الثقافية والاجتماعية: فهم الاختلافات الثقافية والاجتماعية يتطلب من الشركات المتعددة الجنسيات معرفة معمقة والتزاما بمعايير ثقافة البلد الذي تذهب إليه، لأنه الدافع الأكبر لنجاحها.

ت. القانونية والسياسية: تثار المعضلة الأخلاقية أما الشركات المتعددة الجنسية في هذا الإطار كونها تتعامل مع قوانين دول مختلفة، فالمتقدمة فيها قوانين حماية كبيرة، والنامية فيها قوانين أقل أو غير مطبقة بقوة وقد تكون منعدمة.

2- معضلات في مجال التسويق: تروج مؤسسات المنتجات الغازية مثل بيبسي وكوكاكولا منتجاتها من خلال ذكرها لفوائدها بدون ذكر الأضرار التي تلحقها بالمستهلك، وإن كانت المسألة تختلف بين دولة متقدمة والتي فيها المستهلك واعي، ودولة نامية والتي المستهلك فيها لم يحض بالقدر الكافي من التعليم والوعي، ويزداد الأمر خطورة أكثر في ترويج مؤسسات التبغ والمشروبات الكحولية لمنتجاتها في العالم. هنا تتجلى أهمية أن يكون هناك مسئولون عن حماية الإنسان والبيئة وأن يقوموا بمسؤولياتهم الكاملة مع الدعم المتواصل لبناء المستشفيات ومراكز البحث والمدارس لزيادة الوعي.

ثانيا: دمج التنمية المستديمة في المؤسسة الاقتصادية.

1.ما تطلبه التنمية المستديمة من قطاع الأعمال[22] :يتلخص في النقاط التالية:

أ-تغيير نمط الاستهلاك في الاتجاه المستدام: يعد من أهم المتطلبات في التنمية المستدامة إذ أن العالم يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج الغير مستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في دول الشمال أو الجنوب، ويرى مختصون البيئة أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية فلا بد من تغيير هذه الأنماط بهدف المحافظة على تلك الموارد وجعلها متاحة لكل سكان العالم للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة للسكان الحاليين، وضمان بقائها للأجيال القادمة.

ب-تغيير سلوك قطاع الأعمال بما يخدم التنمية المستدامة: هذا المجال من البحث في جوهره قائم على فكرة أن البشر هم المسؤولون بالدرجة الأولى عن تدهور البيئة خاصة في شقها الطبيعي، لذا ينبغي تعديل سلوك الأفراد والجماعات جذريا وذلك بتوضيح أهم العناصر التي ترتكز عليها عملية تغير السلوك في الاتجاه المستدام[23].

ج-التسويق الأخضر: من المفاهيم التي تصب في مجال حماية البيئة من خلال التسويق، نجد المفهوم الأخضر للتسويق والمفهوم البيئي والايكولوجي وما يقدمه كل واحد من المنتجات صديقة للبيئة، باعتبار أن هذه هي أضمن وسيلة للحفاظ على الموارد إلى جانب الربحية وهو هدف الجميع.

2.تدرج التنمية المستدامة في ولوج قطاع الأعمال: قبل المطالبة بالتزام حماية البيئة لابد أول من الوعي بالظاهرة البيئية المطروحة إلى الاعتراف بوجود مشكلة ما، اقترح Van Ring في هذا الإطار سلسل هرمية من الأعذار

التي يمكن أن يقدمها الفرد عند غياب السلوكيات البيئية الاحترافية لديه ويميز ثمانية مراحل تمثل خطوط الدفاع ومقاومة التغير المحتمل:

* تجاهل المشكلة أي يعتبرها المستهلك كمشكل خاطئ؛

* تغيير مواقفه ومعارفه دون سلوكه؛

*إلقاء اللوم على عوامل أخرى؛

* الوثوق والاعتماد على الحلول التكنولوجية؛

* إعادة صياغة المشكلة والتقليل من الاحتمالات الواردة؛

* قبول افتقاره إلى الحافز والشعور بالذنب؛

* التنقل المرحلي من أجل التغيرات السلوكية المنخفضة التكلفة؛

* تغيير السلوك.

3.اعتبارات دمج التنمية المستدامة في السياسة التسويقية:

اندماج السياسة التسويقية في مسار التنمية المستدامة أو العكس والذي يشمل قطاع الصناعة والخدمات على حد سواء لا يمكن أن يكون إلا بعد دراسة مفصلة للسوق ومراعاة مايلي[24]:

*تحديد المواقع الأولية للمؤسسة؛

* معرفة صورة المؤسسة عند العملاء؛

*التعرف مدى سمعة المؤسسة المكتسبة من اهتماماتها البيئية السابقة؛

*معرفة مدى نفوذ العملاء إلى سوق المؤسسة وما يعكسه من قبول للعروض الخضراء؛

*دراسة توقعات العملاء وسلوكياتهم؛

*إدراك العملاء لفوائد الإنتاج الأخضر.

ثالثا: التنمية المستدامة ميزة إبداعية للمؤسسة الاقتصادية:

قد تبادر إلى أذهان التسويقيين قبل المستهلكين الأفراد أن من المهم حتى لا نقول الأهم هو ضمان الربح حتى بعد اندماج المؤسسة في مسار التنمية المستدامة وهذا منطقي ومقبول بل ومطلوب، ويتجلى ذلك في النقاط التالية[25].

1.التنمية المستدامة مربحة: اعتماد نهج التنمية المستدامة لا يعني تضحية المؤسسات الاقتصادية بالأداء الاقتصادي خاصة في الجانب المتعلق بتعظيم الأرباح، حيث أن التنمية المستدامة مربحة على المدى الطويل وتزيد من قيمة المؤسسة، ويتضح هذا من خلال الأثار اقتصادية ايجابية للتنمية المستدامة على المؤسسة.

أ.توقع القيود والتنبؤ بالمخاطر: معرفة القيود والقواعد الجديدة الاجتماعية والبيئية من شأنه منع المخاطر وإتاحة استغلال الفرص.

ب.خفض التكاليف: يمكن للمؤسسة تحقيق وفرات كبيرة عن طريق الحد من استهلاك الموارد الطبيعية الغير متجددة وتحسين استخدام الموارد والسيطرة على النفايات.

ت.الابتكار: اعتماد نهج التنمية المستدامة وتلبية تطلعات العملاء يلزم المؤسسة بأن تكون خلاقة وان تحظى منتجاتها بالابتكار من عملية التصميم إلى غاية العرض النهائي.

ث.تمايز السوق وزيادة قيمة العلامة التجارية: استراتيجيات التنمية المستدامة تسمح للمؤسسة بتميز نفسها وكذا زيادة القيمة المتصورة لعلامتها التجارية التي تصبح واعية أو علامة تجارية بيئية.

ج.زيادة المبيعات: إن المؤسسة المسئولة تعمل على تحسين صورتها لدى الزبائن مما يعطيها نوع من التميز فتزيد نسبة المستهلكين وبالتالي زيادة المبيعات.

2.التنمية المستدامة محرك للإبداع وليست مجرد نفقات: هناك مقال نشر في مجلة Harvard Business Revue يجعل من التنمية المستدامة أمرا ضروريا وإنها مفتاح الابتكار للمؤسسات وهذا التأكيد جاء بعد دراسة لحوالي ثلاثون نموذجا سمحت بتحديد خمس خطوات رئيسية لتصبح المؤسسة حقا مبتكرة تتمثل في:[26]

أ: امتثال المؤسسة للقواعد والتنظيمات الاجتماعية والبيئية المحلية والعالمية واعتبارها فرصة لا قيدا.

ب: يطلب في هذه الحالة تحليل دورة حياة المنتج وإدخال التصميم الصديق للبيئة.

ت: يكون دمج التنمية المستدامة في قلب العرض، فالتصميم يجب أن يكون صديقا للبيئة وكذا توظيفها واستخداماتها.

ث: وهنا تنتقل إلى الإبداع الحقيقي الأمر الذي يتطلب القدرة على رؤية جديدة من خلال تطوير خدمات جديدة أيضا.

ج: اكتشاف الاتجاهات الجديدة في نشاط المؤسسة من منظور التنمية المستدامة مثل: الشبكة الذكية الناتجة من تقاطع الإعلام الآلي مع إنتاج الطاقة تمثل ثروة حقيقية في صناعة الطاقة.

3.مسار التنمية المستدامة يولد مؤسسة أعمال جديدة: دخول التنمية المستدامة للمؤسسة يعني تغيير هذه الأخيرة للثقافة بأكملها فتكون متكاملة مع النظم الإدارية القائمة والاستراتيجيات الأساسية وان يكون لها تأثير

مباشر في الخيارات والاتجاهات، من هنا تبدأ أول خطوة بإعادة المؤسسة اختراع نفسها من خلال إعادة التفكير وإعادة تحديد رؤيتها ورسالتها وقيمتها المضافة.

رابعا:تجارب مؤسسات تبنت التنمية المستديمة :

1- **تجربة مجموعة الإمارات للبيئة:** لقد قطعت مجموعة الإمارات للبيئة شوطا كبيرا في مجال تجميع النفايات وتدويرها، وحسب ما تشير الإحصائيات الصادرة عنها فقد تم جمع 78 ألف كيلو غرام من الورق عام 2001 إبان إطلاق المجموعة لحملة «تجميع الورق»، وارتفع الرقم ليصل إلى 500 ألف كيلو غرام عام 2005، وإلى 800 ألف عام 2006، ليصل إلى 1.700.000 كيلو غرام عام 2007.

نجاح مثل هذه الحملات قاد إدارة المجموعة للتفكير بعملية فصل النفايات تمهيدا لإعادة تدويرها لتصبح جزء من عمل المجموعة السنوي، وقد فرض تقبل المجتمع الملفت لها ضرورة إيجاد حاويات مخصصة لذلك تنتشر في أماكن عدة، وحاليا يوجد لدى المجموعة أكثر من 200 مدرسة و450 شركة تساهم في هذه العملية. وبالحديث عن تدوير النفايات يلح علينا السؤال لماذا هذه العملية وما الهدف منها أساساً؟

وفي ذلك تقول حبيبة المرعشي، رئيسة مجموعة الإمارات للبيئة، يقصد بإعادة تدوير النفايات هو فصل النفايات القابلة للتصنيع مرة أخرى ومعالجتها ليتم تحويلها واستخدامها مرة أخرى.

والهدف الأساسي منها هو المحافظة على البيئة من جوانب عدة، فهي تحافظ على المصادر الطبيعية الثمينة، وتعمل على تقليل التلوث والمساحات المستخدمة في مكبات النفايات بإعادة تدوير جزء من هذه النفايات، وتقليل استخدام الطاقة والمياه، والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي، وغيرها.

وهنا تشير المرعشي إلى أن المجموعة استطاعت خلال 2007 سنة أن تحقق نجاحا ملحوظا في برنامجها لإدارة النفايات الذي يضم ستة برامج فرعية هي جمع وإعادة تدوير الورق، البلاستيك، الزجاج، الألمنيوم، وأحبار الطابعات والبطاريات.

بالإضافة إلى حملتي «نظفوا الإمارات»، ويوم تجميع العلب المعدنية، حيث نمت حملات جمع وإعادة تدوير الورق بنسبة 34%، والألمنيوم بنسبة 48%، وعلب أحبار الطابعات بنسبة 49%، والبلاستيك بنسبة 167.%، والزجاج بنسبة 300%، وقد تحققت هذه النتائج بفضل مشاركة 78 مؤسسة أكاديمية، و153 أسرة و307 شركة، في حين تمكنت حملة «نظفوا الإمارات» من تحقيق أكبر نجاح لها منذ انطلاقها عام 2001، حيث شارك فيها أكثر من 23 ألف متطوع ساهموا معاً في جمع وإزالة أكثر من 133 طن من النفايات من 44 موقعاً في جميع أنحاء الإمارات[27].

2-اهتمام صيدال بالتنمية المستدامة: نطرح قضية حماية البيئة باعتبارها شرطا أساسيا وجزءا لا يتجزأ من سياسة صيدال التي تهدف إلى توفير وبشكل دائم الوسائل اللازمة لضمان إدراجها في إستراتيجية المؤسسة العامة القائمة على حماية البيئة والتنظيم، ما يظهر دور المواطنة الذي تلعبه صيدال، ذلك أنها جزء من الرهان الوطني والعالمي المتعلق بالتنمية المستدامة.

عمليا تسعى مجموعة صيدال يوما بعد يوم لتحقيق إستراتيجية طويلة الأجل لحماية البيئة في سياق التنمية المستدامة من خلال الانتقال من الأهداف النظرية إلى الترتيبات العملية، وهو ما يسمح بالتحقيق من حقيقة الالتزامات على مستوى جميع مواقع المجموعة، واحد من هذه الأهداف هو عقد إدارة البيئي الموقع مع ما كان يسمى بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة[28].

في المجال العلمي دائما تم تنفيذ العديد من الإجراءات لتقليل ومعالجة التلوث الناجم عن أنشطة المؤسسة منها:

*تحقيق عمليات في التدقيق البيئي ودراسات للمخاطر التي تسببها جميع وحدات المجموعة.

*إجراء تحصيل شهري لتصريف النفايات السائلة.

*استرداد الزيوت والشحوم المستعملة.

*إجراء تحليل أول للجوانب البيئية لمختلف وحدات مجموعة صيدال التي أثرت في المجالات التالية:

أ-الانبعاث: الغازية المباشرة، من توليد النفايات السائلة، الضجيج، إنتاج الرائحة وتلوث التربة.

ب-الموارد: استهلاك الطاقة، استهلاك المياه واستخدام المواد الخام.

ج-النفايات: توليد النفايات الحاملة والمبتذلة، توليد النفايات الخاصة وطرق التخلص منها.

د-المخاطر: الحوادث ومختلف المخاطر المرتبطة بالمنتج الصيدلاني.

3- تجربة شركة سونطراك بالجزائر:

أ- استرجاع غازات المشاعل: إن قطاع الطاقة والمناجم يولي أهمية كبرى للمسائل البيئية ويظهر ذلك من خلال قيام المؤسسة بإدماج السياسات المرتبطة بالبيئة والتنمية المستديمة في السياسة القطاعية والبرنامج الحكومي. تتمحور السياسة الطاقوية في الجزائر أساسا حول:[29]

*ترقية وتطوير استعمال الطاقة الأقل تلويثا وهي الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال والبنزين الخالي من الرصاص.

*ترقية الاقتصاد في الطاقة.

*تطهير وإعادة تأهيل المناطق الملوثة.

*تطوير الطاقات المتجددة.

*تطوير التسيير البيئي على مستوى الطاقة والمناجم.

ومن المعروف إن نشاطات قطاع الطاقة لها تأثيراتها السلبية على البيئة والصحة العمومية، لذلك تم اتخاذ عدة إجراءات للإنقاص من حدته وإخضاع جميع الهياكل والانجازات لدراسة مدى أثرها على المحيط، وفي هذا الإطار يتم بذل جهود معتبرة من اجل استرجاع غازات المشاعل، حيث تقيم شركة سونطراك الرائدة في هذا المجال بسلسلة مشاريع تهدف إلى استرجاع أو إنقاص حجم الغاز المصاحب الذي يتم حرقه على مستوى المكامد البترولية.

ففي سنة 2004 تم إنقاص كمية الغاز المحروقة إلى مستوى 07% مقابل 26% في 1980 نتيجة استثمار ما يقارب 225 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2002-2005، كما اخذ قطاع الطاقة بكل جدية جانبا من المبادرة الشاملة للشراكة العمومية الخاصة لإنقاص كمية الغاز المحروق GGFR التي أطلقها البنك العالمي بالإضافة إلى فكرة إنشاء شركة مختلطة في ميدان البيئة لحماية البحار والمحيطات من التلوث الناتج عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات.

ب-مشروع عين صالح لتخزين الغاز مثال يحتذى به: عملية التقاط و تخزين الكربون بكل أمان يطلق عليها عملية" احتجاز الكربون" وهي تقنية خاصة بالتقاط ثاني أوكسيد الكربون قبل إفرازه في الجو و المنبعث من المؤسسات الصناعية والطاقوية على غزار مؤسسة عين صالح والمحطات الكهربائية والمصانع الكيميائية ومصانع التكرير، وبعد التقاطه يضغط غاز ثاني أوكسيد الكربون ويضخ بعمق في الأرض من تشكيلات جيولوجية آمنة ثم تتم مراقبته بشكل متواصل قصد التأكد من بقائه إلى الأبد في باطن الأرض، وتعد مثل هذه المشاريع برهانا قويا حول الكيفية التي تمكن التنمية الاقتصادية والتحكم في البيئة وتأمين الطاقة من العمل في انسجام وبالتالي خدمة التنمية المستدامة[30].

لقد أصبحت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال اللجوء إلى التقنية المسماة " التخزين الباطني للغاز" مثالا يحتذ به في العالم حسبما صرح به المختصون، ويعد مصنع "قربشة" الواقع بعين صالح في أقصى الجنوب أحد المشاريع النادرة في العالم التي تعتمد على تقنية الالتقاط والتخزين الجيولوجي لغاز ثاني أوكسيد الكربون مما يحد من انبعاث هذا الغاز الضار بالبيئة.

مشروع غاز عين صالح والذي أصبح عمليا في سنة 2004 هو مؤسسة مختلطة بين " سونطراك" و" بريتش بتروليوم" و" ستاتوبل" وضع لانتاج09 كمعدل يومي من النفايات الغازية باطنيا، ما يعادل ما يمكن أن تمتصه غابة5ملايير من الغاز المعالج و المهيأ للسوق انطلاقا من الحقول الواقعة بالصحراء الوسطى للجزائر، و ما هذا الاستثمار لتخفيض اثر غاز عين صالح والذي بلغت تكلفته 1.7 مليار دولار إلا تأكيد على التزام الجزائر عموما تجاه حماية البيئة، تم التصديق على هذا المشروع بشهادة ايزو 14000بعد أن مكن الجزائر من تخزين 600000 متر مكعب كمعدل يومي من النفايات الغازية باطنيا، ما يعادل ما يمكن أن تمتصه غابة مساحتها 200كلم^2 من غاز ثاني أكسيد الكربون وما يقابل نسبة من 15 إلى 55% في عمليات الحد الكلي الضرورية لهذا الغاز من اجل تحقيق استقرار في التغيرات المناخية خلال هذا القرن، كما يلعب التقاطه وتخزينه دورا هاما في تعويض التبعية العالمية في مجال المحروقات وبلوغ مستقبل تصبح فيه الطاقة ذات الانبعاث الضعيف لغاز الكربون ضرورية[31].

الخاتمة :

يحتل موضوع التنمية المستديمة أهمية كبيرة في الوقت الحاضر بسبب اتساع تأثير المؤسسات بمخرجاتها في البيئة وزيادة النقد الموجه لها في جوانب ترتبط بمشروعية عملها وآلياته خاصة في استنفاذ الموارد، والأعمال غير الأخلاقية

المؤثرة على المجتمع. ومع تزايد دور جماعات الضغط بسبب انتشار المعرفة وسرعة الاتصالات، فرض عليهادمج التنمية المستديمة في برامجها التنموية ونشاطاتها اليومية.

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من النفايات الملوثة، حيث تؤدي إلى الارتقاء بالعنصر البشري وتأمين احتياجاته الأساسية التي تحقق له الرفاهية، وانطلاقا من دور العنصر البشري في المؤسسة كونه محور العملية والفاعل فيها، فإن ذلك يؤدي بالمؤسسة الى تحقيق التميز والقدرة على الإبداع والابتكار، كون التنمية المستديمة محركا للإبداع ومفتاحا للابتكار.

ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة للشركات أصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات الى شركاء في التنمية المستدامة.
- تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلى والشركات معا والتي تتمثل في تقديم سلع ومنتجات صديقة للبيئة نظيفة خالية من التلوث، وزيادة ولاء الموظفين وتمتع الشركة بالمصداقية وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل بعملية دمج التنمية المستديمة في سياساتها وبرامجها التنموية، وإدراك أهمية وفعالية تبني التنمية المستديمة.

وبناء على النتائج السابقة يمكن طرح بعض التوصيات لتفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية

- قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية المساعدة للمؤسسات على دمج التنمية المستدامة في أنشطتها وبرامجها التنموية.
- قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء الشركات المتبنية التنمية المستديمة في سياساتها.
- توفير محفزات نظامية للشركات على ضوء تميزها فيدمج التنمية المستديمة في نشاطاتها.
- سن التشريعات التي تكفل توفير عنصري الشفافية والإفصاح من قبل الشركات المدمجة للتنمية المستدامة في برامجها التنموية.

الهوامش والمراجع

[1] - عثمان محمد غنيم،ماجدة أبوزنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،دار صفاء للنشر والتوزيع/عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص23.

[2] – عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط ، المرجع السابق، ص91.

[3] – نفس المرجع ، ص93.

[4] - قاموس التنمية، دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة، تحرير: فولفجانج ساكس، ترجمة: أحمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص30.

[5] – خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، 2010، ص- ص 18-19.

[6] – عزام محجوب،" الاهتمامات والتوجهات الحديثة وأثرها على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية"، ندوة مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات، المعهد العربي للتخطيط، 20 -22 ابريل 1993، ص504

[7] - http://www.bag.com.sa/social-work/default.asp?

[8] -https://www.seo-ar.net/ مفهوم-التنمية-المستدامة-تنمية-الموارد البشرية20/08/2017

[9] -إبراهيم سليمان مهنا،" **التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية :أبعاد وآثار في التنمية المستدامة"، دراسات** اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 44، 2000، ص. 22.

[10] – عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط ، المرجع السابق، ص 24.

[11] – المنجد العربي، دار المشرق، بيروت-لبنان، الطبعة السابعة، 1989.

[12] – خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، 2010، ص19.

[13] – عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط ، مرجع سبق ذكره، ص145.

[14] – ضياء الدين زاهر،التعليم العربي وثقافة الاستدامة،كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2003 ، ص23

[15] – خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره ، ص21

[16] – زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ،ص ص.177-178 و .زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010 ،ص ص.205- 206.

17- الجودي صاطوري ،التنمية المستديمة في الجزائر الواقع و التحديات مجلة الباحث العدد 16 ،2016 ص ص 303- 305 .

[18] - نفس المرجع ، ص 306 .

[19] - مراد ناصر، **التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها**، مجلة التواصل، العدد 26، الجزائر، جوان 2010، ص ص: 141. 151.

[20] – نك الجزائر، التقرير السنوي 2011" ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ص ص: 46 -47.

21 – غسان عيسى العمري، المعضلات الاخلاقية و أثرها في تراجع أهداف عمليات شركات متعددة الجنسيات، جامعة زرقاء، كلية العلوم الادارية والاقتصاد، عمان، 2009، موقع إلكتروني، ص ص 10 http://iiiiefpedia.com 05/04/2013.18

[22] – مؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2008، ص13

[23] - patricia.thiery-seror-la solidarité à travers les produits làchat.gesteécolagique-op.cit.

[24] - abc marketing : le marketing et le développement durable :http//www.abc marketing.fz/abc htm/ développent durable.htm :2013/04/06.

[25] - Ghiziane/mrani-op.cit-pp05et 06.

[26] - le blog de marketing durable. Le développement durable comme moteur dinnovation.http :www.marketing durable.net :16/05/2013.

[27] - دلال جويد، غسان خروب، إعادة تدوير النفايات طريق لحماية البيئة،البيان، http://www.albayan.ae/our-homes-2009-03-31 تاريخ الزيارة 2017/09/02

[28] – مجلة اخبار صيدال، العدد 05، 2003، ص 02.

[29] – مؤتمر الطاقة العالمي الثامن، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية ديمقراطية الشعبية، بدون سنة نشر، موقع الكتروني، ص ص36-40
www.oapecorg.org/aeconf.papers/eig.htconf/algerio.doc.

[30] – ، نقلا عن جريدة النهار الجديد ،الجزائر ، التجربة الجزائرية في مجال التخزين الباطني للغاز مثال يحتذى به، 2009، موقع الكتروني:
http://www.djazairess.com/ennachar/41757:2013/04/17

[31] – نفس المرجع والصفحة